المضامين السلطوية للنظام السياسي المغربي

The authoritarian implications of the Moroccan political system

فخر الدين مهوبي ***MIHOUBI Fakhreddine***

جامعة بسكرة، الجزائر fakhreddine.mihoubi@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2023/02/10 **تاريخ القبول:** 2023/06/02 **تاريخ النشر:** 2023/07/01

ملخص:

تعود مرتكزات النظام السياسي في المغرب الاقصى الى ارث الدولة المخزنية اي انطلاقا من الدولة الخلدونية وصولا إلى نموذج الدولة الباتريمونيالية حسب تعبير ماكس فيبر أي من دولة تركز على العصبية القبلية إلى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع موالين لشخص الحاكم وسلالته، وترسيخ سلطوية الحاكم، لذلك جوهر السلطة في المغرب يكمن في قنوات لا تخضع لمبدأ التنافس السياسي، وان طبيعة السلطة تقوم على تصور ديني للسلطة بأنها حق الهي وراثي حسب جميع الدساتير المغربية ويجسد هذا التصور ان ينص على الملك"أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة. ومن جهة اخرى ساهمت السياسة الملكية في إعادة إحياء مجموعة من المؤسسات البروتوكولية السلطوية التي من أهمها الإبقاء على كل مظاهر البيعة ومراسيمها وحفلات الولاء، ومن معاني تواصل الذهنية السلطوية، إصرار الحاكم على أن يتواجد في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية سواء مجال السياسة أو الاقتصاد أو مجال الدين.

الكلمات المفتاحية: *السلطوية؛ النظام السياسي ؛المملكة المغربية؛ مجتمع الرعية.*

Abstract:

The pillars of the political system in Al-Aqsa Morocco go back to the legacy of the Makhzen state, that is, starting from the Khaldunian state and leading to the model of the patrimunal state, according to Max Weber, i.e. from a state focused on tribal fanaticism to a state ruled by a dynasty that relies on an army and bureaucracy separate from society loyal to the person of the ruler and his dynasty, and the consolidation of authoritarianism The ruler, therefore, the essence of power in Morocco lies in channels that are not subject to the principle of political competition, and the nature of power is based on a religious perception of power as a divine and hereditary right according to all Moroccan constitutions. Monarchy in the revival of a group of authoritarian protocol institutions, the most important of which is the preservation of all manifestations of allegiance, its ceremonies and loyalty ceremonies, and among the meanings of the continuation of the authoritarian mentality is the ruler's insistence on being present in all sectors of social life, whether in the field of politics, economy or the field of religion.

Keywords: *authoritarianism political system; Kingdom of Morocco; parish community.*

* **المؤلف المرسل: فخر الدين مهوبي** ، fakhreddine.mihoubi@univ-biskra.dz

مقدمة:

تقوم بنية النظام السياسي الملكي في المغرب على محددات ومرجعيات ثقافية تقليدية التي توكل لها وظائف ومهام تؤديها وفق خليط من الشرعيات حتى تتكون بنية رمزية ايديولوجية تعمل على الحفاظ على قوة ودوام النظام السائد وفق اليات التقنيع الرمزي وتطويع ما هو حداثي لصالح تغذية ما هو تقليدي وتقويته لما لهذه البنية من قدرة لترسيخ المعطى السلطوي، استنادا الى الرمزية التي تغدو الالية الفضلى لنظام قهري يسعى الى ان يُرَاقِبُ ولا يُرَاقَب بهدف الى الاحتفاظ بالسلطات وينبذ مبدأ فصله يأبى إلا ان يكون واحد اوحد في الحكم ويملك قوة التأثير على المحكومين من جهة وإخضاعهم وإرعابهم من جهة اخرى، لذلك عمل النظام السياسي المغربي على الارتكاز الى المنظومة الرمزية ودعائم التراث الخليفي- السلطاني والإرث المخزني والواجهة الحداثية التي تمثل البعد الشكلي من المؤسسات والدستور، فالسؤال الذي يطرح هنا ماهي محددات البنية السلطوية في النظام السياسي المغربي وما هي انعكاس ذلك على المجتمع والاقتصاد في المغرب من خلال الإشكالية والأسئلة المطروحة تم صياغة مجموعة من الفرضيات تموضعها الدراسة بغرض التفسير وتحريك الاشكالية:- استمرار النظام السلطوي في المغرب راجع اساسا إلى قدرته على ممارسة القهر والعمل على الحد من حركية ودور المجتمع المدني- مجتمع الرعية في المغرب ساهم في تعزيز الوضع القائم من خلال القابلية للاستبداد رغم مظاهر التخلف.اما المقاربة المنهجية تقتضي انتهاج عدة طرق مساعدة على الاقتراب من الحقيقة المعرفية والتاريخية والوصول الى نتائج موضوعية، فطبيعة موضوع البنية السلطوية في المغرب وعلاقته ببناء مجتمع المواطنة يدفع الى التقاطع بين حقول معرفية عديدة على غرار علم الاجتماع السياسي والسوسيولوجية التاريخية والانثروبولوجيا وقطعا علم السياسة هذا التقاطع من شأنه ان يؤثر على تعدد المقاربات والمناهج ، فكان الاستعانة بمقاربة المدارس التاريخية واستحضار المقاربة السوسيولوجيا التاريخية بما انها تتناول البعد التاريخي من منطلق انه صيرورة وليست مجموعة من الوقائع، - تعمل المقاربة السوسيولوجيا التاريخية على فهم مدى التواصل مع ارث الدولة السلطانية المخزنية ومدى استمرار حضوره في النظام السياسي المغربيمن مدخل الثقافة السياسية والمنظومة المعرفية باعتبارها مجموعة القيم والعادات وكذلك هي مجموع الاستراتيجيات المرتبطة سواء بممارسة السلطة أو بمعارضتها، أي محاولة ادراك آلية عمل النظام السياسي المغربي وكيفية اعادة انتاج شرعيتها.

1- المحتوى السلطوي للدساتير في المغرب.

أ - تطويع الوثيقة الدستورية لتقوية المؤسسة الملكية

تتصل قضية الديمقراطية بالمسألة الدستورية، وهذه الصلة مرتبطة بالجانب النظري والممارستي،(العلوي 2000، ص. 01) حيث اعتُبرت الوثيقة الدستورية المتعاقَد على مضامينها من بين أهم شروط نجاح الانتقال الديمقراطي، وذلك عبر الاتفاق على مجموعة من التدابير المكتوبة التي تكرّس مبدأ الفصل بين السلطات، وتضمن الحقوق والحريات العامة وسيادة أحكام القانون، وتعترف بحق المواطن في اختيار من يحكمه، وتؤسس لمبدأ تداول السلطة سِلمًيا. (حامي الدين 2004، ص. 17).

لذلك تعتبر المسألة الدستورية احد اكثر واجهات الصراع السياسي والاجتماعي حول السلطة السياسية وحول النفوذ الاقتصادي الاجتماعي ما ادلى تشكل حوار ونقاشا حادا في السنوات الأولى من الاستقلال وكان حضورا مكثفا وقويا للخطاب الدستوري في الحقل السياسي المغرب. (المسكي 2005، ص. 24).

فالدستور يفترض ان يكون الوثيقة الاهم التي تمنح للنظام السياسي شرعيته القانونية وهو المحدد للعلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم، اضافة الى كونه الوثيقة التي تنظم اسس قيام الدولة وادارك نوع العلاقات والحقوق الممنوحة وكيفية التعامل معها وفق الدستور. (العضايلة 2000، ص. 190).

عملت الهندسة الدستورية في المغرب في شكل النظام السياسي باعتباره نظام برلمانيا ملكيا وراثيا لكن الواقع اثبت انه نظام يحمل طابع رئاسي تتغول فيه السلطة التنفيذية على رأسها المؤسسة الملكية.

تحمل الوثيقة الدستوية في المغرب نوع من الازودواجية في الخطاب، حيث من جهة يتم التأكيد على حضور مظاهر الديمقراطية الى جانب استحضار البعد التمثيلي والتشريعي والاستناد الى المرجعية الفكرية المؤسسة للديمقراطية في اطارها الكوني. ومن جهة اخرى يتم الحديث عن خطاب الهوية والخصوصية والثوابت التي ستعمل على تعريض الممارسة الديمقراطية الى توترات قيمية.

يتعرض الدستور في المملكة المغربية الى خدش في عملية الممارسة من حيث تفعيل نصوصه وكيفية التعامل معها حيث يتم تفريغ محتواه ومضمونه من الاطر الديمقراطية.

ب - المسألة الدستورية في المغرب:

عرفت المغرب في فترة ما بعد نهاية الحماية سجالا دستوريا وقد كانت المؤسسة الملكية في المغرب العنصر المحوري لهذا السجال الدستوري وتمكنت من حسم الصراع مع القوى السياسية التي شكلت ما يسمى بالمعارضة التاريخية.

تمكنت الفلسفة السياسية للملكية في المغرب من اخضاع المسألة الدستورية لمنطقها باعتبارها ميزان القوى السائد، لتتراجع لغة المطالب الدستورية لتصبح مجرد مقترحات لا تلزم الملك بالرد عليها، وتترك النقاش مفتوحا وعبرت عن تقديرها الفائق لشخص الملك، وعن إجلال مستفيض للمؤسسة الملكية"، وهو ما يعكس وجود خلل في موازين القوى لصالح الملك والمؤسسة الملكية(حامي الدين 2004، ص. 19).

وإذا كانت التجربة الدستورية المغربية قد عرفت العديد من الدساتير، فإنها لم تستطع الإجابة على الإشكاليات السياسية المرتبطة أساسا بتوزيع السلطات الدستورية. (المسكي 2005، ص. 26).

حيث اكدت مختلف المواثيق السياسية المحددة للتجربة المغربية انها مجرد مواثيق للاستقرار وليست للانتقال الديمقراطي، وهذا بحكم خضوعها لميزان قوى تحت سيطرة الملكية وتوظيفها لإدامة استمراريتها. (اتركين 2017) .

هذا ما ادى الى بقاء واستمرار النظام السلطوي ومن مظاهره أزمة شرعية النظام التي هي في أساسها أزمة دستورية بمعنى أن تكون المؤسسات ومن يشغلونها لا يتمتعون بالرضا أو القبول العام والمشكلة الأكبر في هذا الإطار عدم الرضا عن المؤسسات ذاتها لان التغيير المؤسسي أكثر صعوبة من تغيير الأشخاص، إضافة إلى عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع وهذا ما يدعم فرص عدم الاستقرار السياسي، وعدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز عن توفير فرص المشاركة لها.

بذلك استطاعت الملكية ان تجعل من النخبة السياسية في المغرب تحافظ على العلاقات والضوابط الناظمة لاشتغال النسق السياسي(مودن عبد الحي 2000، ص. 32). بهدف التغيير السياسي والاجتماعي، وهذا ما يدعم الطابع التقليدي، فقد تعرضت مرجعيات الحركة الوطنية لتغيرات مهمة وهي تتراجع عن أطروحاتها الحداثية.

وإذا كان الفصل التاسع عشر(تم تعديل هذا الفصل من الفصل 19 الى الفصل 41 في دستور 2011 مع بقاء دسترة مؤسسة امارة المؤمنين). من الدستور " *أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والدستور وصيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات كما انه ضامن لاستقلال البلاد في دائرة حقوقها الحقة*". (المملكة المغربية، *الفصل التاسع عشر من دستور 1996*) مفتاحا مبدئيا لتبين مركز المؤسسة الملكية في البناء الدستوري، فهو يجسد أيضا المنطلقات العقائدية الكبرى التي تراهن عليها الملكية لادارة دفة الحكم في البلاد.

لذلك ظلت الملكية منذ دستور 1962 محافظة على موقعها المحوري في الهرم الدستوري اذ لم تكن سلطتها محل نقاش أو موضع تقليص فعلي بمناسبة المراجعات الدستورية الاساسية لسنوات 1970-1972-19992-1996. فإذا كان الملك طبقا للفصل 24 من دستور 1996 الذي اعتبرته المعارضة التاريخية الممثلة في جل الاحزاب المنتسبة للحركة الوطنية تطورا ملموسا في القانون الدستوري المغربي - يعين أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، فالفصل ذاته يؤكد أن الملك هو الذي يعين الوزير الاول دون تحديد للوضعية السياسية التي يتم على أساسها هذا التعيين (برادة 1999، ص. 288).

كما أن أمر الاعفاء لا يخرج عن دائرة المبادرة الملكية متيحا بذلك الدفع بأن الملك يبقى الرئيس الفعلي للجهاز التنفيذي خاصة وأنه يرأس بحكم الفصل 25 من الدستور نفسه المجلس الوزاري، وهو ما يجعله عمليا يؤثر ويساهم في تدبير الشأن العام وتوجيه السياسية الحكومية.

كما تم انشاء الدستور صلاحيات للملك تمكنه من التدخل المباشر في الحياة البرلمانية الى درجة امكانية حله.

كما يوفر الدستور للمؤسسة الملكية سلطات كبرى في مجال التعيين التي تصنف نظريا في خانة موارد السلطة اذ يعين الملك في الوظائف المدنية والعسكرية كما يعين القضاة باقتراح من المجلس الاعلى للقضاء الذي يرأسه شخصيا، وانطلاقا من هذه الجوانب، يبدو أن مجالات التحرك السياسي -الدستوري تخول للمؤسسة الملكية إمكانية التحكم المبرم في سائر المؤسسات ليصبح الوثيقة الدستورية في المغرب ادات في خدمة الملك من اجل المحافظة على سلطاته التي تضبطها وتوجهها المؤسسة الملكية.

2- اثر البنية السلطوية على الاحزاب السياسية والمؤسسة التشريعية.

أ- اثر البنية السلطوية على فاعلية الاحزاب السياسية في المغرب

انفرد المغرب بانتهاج سياسة التعددية الحزبية مع اول دستور للبلاد، لكن الهدف من وراء هذه التعددية ليس اعتمادا على مرتكز من مرتكزات الديمقراطية وانما في اطار اعداد استراتيجية للمؤسسة الملكية مفادها مرتكزين متكاملين:

أولهما هو المحافظة على المكانة المركزية والمحورية والأحادية للملكية في الحياة السياسية المغربية.

والثاني متعلق بالعامل التاريخي في محاولة القضاء على الشرعية الثورية لحزب الاستقلال (مالكي 2014، ص. 692). الذي كان يمكنه مزاحمة الملكية في السلطة وحتى يتم التخلص منه تم انشاء تعددية حزبية تفقده مكانته كحزب وحيد، بذلك عملت المؤسسة الملكية على ميلاد ثقل موازن وموازي دون السعي إلى القضاء على الحزب الوطني الكبير مع حرصها على عدم تماثلها (المؤسسة الملكية) مع أي حركة سياسية. (حمودي 2014، ص. 43).

فالاعتراض على الهيمنة السياسية لحزب الاستقلال تم التأسيس له دستوريا حيث تجد التعددية الحزبية في المغرب تم ترجمتها الدستورية في البند الثاني من الفصل الثالث من دستور 1962 الذي ينص على أن نظام الحزب الوحيد غير مشروع وكل المراجعات الدستورية التي تلته على نص دستوري يمنع تشكيل الحزب الوحيد(شقير 2006، ص. 336). ف "*...نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع...ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة...يحدد قانون تنظيمي، في إطار المبادئ المشار إليها في هذا الفصل، القواعد المتعلقة، بصفة خاصة، بتأسيس الأحزاب السياسية، وأنشطتها ومعايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكذا كيفيات مراقبة تمويلها*".(المملكة المغربية، *الفصل السابع من دستور 2011*).

من جهة اخرى تم التأسيس لهذه التعددية جهاز قضائي وظيفته خنق كل الفعاليات السياسية النابعة من المجتمع(شقير 2006، ص. 336)، والتي يمكنها أن تشكل خطرا على الإيديولوجية الرسمية للدولة فتعمل على تفتيت الأحزاب السياسية "الشرعية" من خلال تسهيل الانشقاقات داخل صفوفها وقمع التيارات الراديكالية داخل الأحزاب وذلك من خلال اعتقال أعضائها ومحاكمتهم تحت غطاء المادة الدستورية التالية:"*لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان*".(المملكة المغربية، *الفصل السابع من دستور 2011*).

كما كانت هناك خلفية السياسية لهذا الفصل غرضها هو ضمان عدم صعود أية قوة سياسية مؤطرة إلى جانب الملكية للأخذ بدواليب الدولة والتحكم في الحياة السياسية المغربية.

كما لا يعطي النص الدستوري للحزب أي امتياز بل يدمجه في لائحة الهيئات الأخرى كالمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية.

وبذلك فهي "*لا تبحث عن تطبيق برامجها السياسية أو تحويل المجتمع حسب مشاريعها بل تتنافس للتأثير على الحكم وخدمته لا الاستيلاء عليه*" (بوز 2008، ص. 45). وهناك قيودا على الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية في المغرب.

وإذا كان قانون الأحزاب السياسية قد جاء بتعريف للحزب السياسي بأنه ذلك الذي يجعل منه *تنظيما دائم يتمتع بالشخصية المعنوية(...) قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الإرباح والمساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم*فضلا عن المساهمة في نشر الثقافة السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي (المواد 01.02.03 من قانون الأحزاب السياسية في المغرب. بموجب ظهير شريف رقم 1.06.18 صادر في 14 فيفري 2006 بتنفيذ القنون رقم 36.04 المتعلق بالاحزاب السياسية) فإن هذا التعريف بدوره لم يتجاوز

القيود المفروضة على وظيفة الحزب في النسق السياسي المغربي، هذه الوضعية محددة وفق مجموعة من الاعتبارات منها:

- ✓ تنافي طبيعة السلطة في المغرب مع وجود أي ممارسة سياسية تطمح إلى الحصول على السلطة.
- ✓ الملكية تعمل على احتلال موقع الصدارة داخل النظام السياسي المغربي وهو تصدر يقابله في نفس الوقت تراجع مختلف القوى السياسية بما فيها الأحزاب السياسية.
- ✓ محاولات الحكم الدائمة للحد من نشاط كل ظاهرة حزبية، فنشاط الحزب حدد من طرف النظام وفي إطار ضيق لا يمكن تجاوزه.

فالمجال الوظيفي للحزب محرر في ثنائية التأطير والتمثيل" (برادة 2008، ص. 25)، والمشرع الدستوري عمل على ضبط التحرك الوظيفي للحزب السياسي" (برادة 1999، ص. 299).

كما حدد البند الأول من الفصل الثالث من دستور ديسمبر 1962 وظيفة الحزب داخل النظام في كون" *الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم*" على هذا المستوى يتبين أن الدستور مضى في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي واختيار المرشحين وتأطير المنتخبين، وهي الوظيفة التي تعتبر إحدى الوظائف المركزية للحزب السياسي خاصة في المنظومة الثالثية من خلال الأحزاب الأساسية المرتبطة بحركات التحرير الوطني والتعبئة من اجل بناء الدولة الحديثة.

يتحدث الكاتب المغربي يونس برادة على استراتجية المؤسسة الملكية في عملية احتواء والسيطرة على الاحزاب السياسي في المغرب من خلال الاقرار بان اذا كانت الوثيقة الدستوية تؤسس موضوعيا على وجود تصور مفاده ان التعددية الحزبية كاختيار قطعي في النظام الدستوري المغربي غير ان هناك العديد من الاحتمالات التي تؤسس الى سمو المؤسسة الملكية عن اي من القوى السياسية في شكل ملاحظات اساسية:

- عملت المؤسسة الملكية على عرقلة وجود حزب قادر على اكتساح الساحة السياسية وهو التصور الذي يتناقض جوهريا مع التنافس السياسي ولو في حدوده الإفتراضية.
- بناء على الدستور لا يمكن تشكيل تحالف حزبي استراتيجي ينصهر في شكل تنظيم موحد يماثل الكتلة التاريخية ويكون قادرا في مرحلة معينة على جعل الاحزاب عاجزة عن المنافسة السياسية. (برادة 1999، ص. 288).على هذا المستوى يتبين أن الدستور مضى في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي واختيار المرشحين وتأطير المنتخبين.

وبذلك تصبح الأحزاب المتماهية مع التصور الملكي للوظيفة الحزبية ناهضة بـ دورها الوطني ومرتعا حقيقيا للتأطير السياسي، على اعتبار أن مجال تحرك الحزب السياسي ومضمون عمله يؤهلانه الى أن يكون الإطار السياسي للرأي العام.

انطلاقا من هذه الوضعية يمكن القول بأن الحقل السياسي المغربي بقي على الأقل منذ الحصول على الاستقلال مشوبا بانحصار بنيوي بدءا بالمستوى الدستوري وصولا إلى المنافسة السياسية التي ظلت مجالا

مطلبيا للأحزاب التاريخية، وهو واقع انعكس جوهريا على الممارسة الحزبية التي اتصفت بمختلف أشكال رد الفعل، ضمن نسق مغلق أو دائري يعيد إنتاج نفسه دون مراجعات.

كما تم استخدام الأداة الانتخابية من خلال إشراف الإدارة على اللوائح الانتخابية وتسجيل الناخبين واختيار نظام الاقتراع مع انفراد الإدارة بالإعلان على النتائج النهائية للانتخابات، وتجسيد الأداة المالية في استفادة صحف الأحزاب من منح الدولة.

بناء على ما سبق يمكن الحديث عن اوجه البنى السلطوية من خلال اقرار التعددية السياسية كضامن للتجزئة في المغرب أي انتهاج سياسة زرع الانقسام والشقاق والحفاظ على التعالي عكس الحزب الواحد الذي يزاحمه في السلطة والشرعية.

وهي دلالة على ان جوهر السلطة المجسدة في المؤسسية الملكية التي تعتبر خارج نطاق أي منافسة سياسية من خلال الحصر الدستوري لوظيفة الأحزاب السياسية.

فالعلاقة بين الملكية والأحزاب علاقة أبوية في تجعل منها حاضرة كليا سياسيا ودستوريا ومجتمعيا، وتكون الملكية وراء كل المبادرات ذات الطابع السياسي الاستراتيجي كتطور الحياة الدستورية والمؤسسات السياسية، إذ لا يمكن تصور أي مبادرة سياسية تهم السلطة ونظام الحكم في المغرب خارج الإرادة الملكية. كما تحرص على إثبات تواجدها وتأثيرها الحاسم على المسار الاقتصادي من خلال رسم التوجهات الاقتصادية الاستراتيجية، وعلى الوضعية الاجتماعية في أشمل أبعادها. (برادة 2005، ص. 12).

يضيف ويقول يونس برادة بأن ما يميز وظيفة الأحزاب في النسق السياسي المغربي هو تحولها "من عمل يروم بلوغ السلطة السياسية، كتوجه استراتيجي داخل المنظومة الديمقراطية، إلى مجرد دعامة للنظام لمواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

نصل الى ان المؤسسة الملكية لها حضور طاغي في كل المجالات المتصلة بالسلطة السياسية وهذا الحضور موثق دستوريا وسياسيا ما يجعلها مسيطرة على كل مجالات الحياة السياسية وهذا ما جعل من الأحزاب السياسية إلى طرف غير مؤثر.

مكانة الحزب السياسي مجتمعيا هذه السيطرة الملكية جعلت من الطبيعي أن يفقد الحزب الكثير من قيمته، حيث اصبح يُنظر للأحزاب والمتحزبين بمنظار الريبة والتشكك وحتى التحقير من قبل افراد المجتمع.

وفي نفس السياق ترسخت صورة نمطية حول النخبة السياسية التي اصيبت بنقص كبير في الثقة والاعتبار، وتجذرت نظرة الرأي العام للسياسية لهذه النخب بأنهم اصحاب منافع مسار ديمقراطي مراقب، لتظهر الحياة السياسية في الأخير كمجال محفوظ لبعض الرجال وبعض الشبكات.

يقول الباحث توفيق بوعشرين لقد تحولت الأحزاب التي تنعت بالوطنية والديمقراطية من نمط الحزب التعبوي الذي يساهم في تأطير المواطنين إلى أحزاب متكيفة مع الواقع ومحافظة على القيم السياسية العتيقة، أن هذه الأحزاب قد تحولت من دور المجمع لمصالح الفئات الاجتماعية التي يفترض أنها تمثلها، إلى دور موزع المنافع والقيم بين الاتجاهات المسيطرة داخلها. وتبعا لذلك، أصبحت السياسة عبارة عن آلية تمكن

الأشخاص المتنفذين في التنظيمات الحزبية من أخذ مواقعهم داخل مراكز النفوذ وتوزيع القيم، الأمر الذي أنتج ما يمكن تسميته بسياسة الريع. (بوعشرين 2002، ص. 34).

ب- مكانة المؤسسة التشريعية في المغرب: افراغ البرلمان من محتواه السياسي

تحتل المؤسسة التشريعية في المغرب المكانة الثانية بعد الملكية في الهندسة الدستورية، وقد كرست له الدساتير المتعاقبة منذ 1962 فصولا تضمنت أحكاما حددت طبيعة تكوينية ونظمت اختصاصاته وصلاحياته وحكمت علاقاته مع الحكومة (المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة2007ص 358) وشهد المغرب ميلاد أول برلمان من غرفتين مع صدور أول دستور بعد الاستقلال ديسمبر1962 وإجراء أول انتخابات تشريعية في ماي 1963 وحتى التوقيع على اتفاقية الاستقلال.

عرف المغرب مرحلة انتقالية دامت ست سنوات (1956-1962) تم التدرج خلالها في بناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة، ووضع القوانين ذات الصلة بالحريات العامة 1958 والانتخابات 1959 ومجلس الدستور 1960 والقانون الأساسي للمملكة 1961 ففي سياق النقاش السياسي حول إستراتيجية بناء الدولة الحديثة، طالبت الحركة الوطنية بضرورة إقامة نظام برلماني تؤول السلطة التشريعية فيه لممثلي المنتخبين بعدما ظل العمل التشريعي اختصاص سلطانيا ملكيا مطلقا وفي هذا الصدد يقول العروي "*يقول الدستور الملكي:البرلمان ممثل إرادة الشعب يملك السلطة التشريعية يقول هذا ثم يضع حدودا لتلك السلطة*". (العروي 2009، ص. 123). فقد خضع البرلمان المغربي منذ إحداثه أول مرة (1962-1963) إلى سلسلة من المؤثرات كيفت عمله وجعلت أداؤه محدودا ومقيدا وفق الوثيقة الدستورية فقد كانت التجربة البرلمانية المغربية تجد تفسيرها في عوامل ذات صلة بالمكانة التي رسمت للبرلمان في إستراتيجية بناء الدولة الوطنية. (المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة2007ص 360).

استند المغرب إلى إخضاع البرلمان للعقلنة منذ التأسيس متأثرا بالتوجه الفرنسي التي توجهت نحو عقلنة عمل البرلمان اثناء بناء الجمهورية الخامسة بتحديد اختصاصاته بغية استبعاد المشرع الأوحد وتأصيل نظرية البرلمان المشرع يشارك مع السلطة التنفيذية فتم اعتماد مبدأ العقلنة البرلمانية .

فهكذا حصرت الوثيقة الدستورية مجال تدخل البرلمان ورسمت حدود اختصاصه وغير ذلك من الصلاحيات التي أدخلتها ضمن مجال السلطة التنظيمية التي يباشرها الملك ويمارسها الوزير الأول وتأسيسا على أحكام الفصل الثامن والستين(68) من دستور 1962 يضاف إلى ذلك أن المشرع المغربي أخذ بنظرية تفويض التشريع من نظيره الفرنسي لفائدة الحكومة في حالتين اثنتين بمقتضى ما يسمى قانون "الأذن" أي الحالة التي يأذن فيها البرلمان بموجب قانون الحكومة باتخاذ تدابير تشريعية تدخل في صلب اختصاصه بصريح أحكام الدستور بمقتضى مرسوم لمدة محددة ولغاية معينة، وفي هذه الحالة تكتسب المراسيم قيمة تشريعية أما الحالة الثانية فهي متعلقة بالتشريع الحكومي المؤقت حين يسمح للحكومة في إطاره أن تصدر خلال الفترة الفاصلة بين الدورات وباتفاق مع اللجان البرلمانية المختصة بمراسيم ذات قوة نافذة بمجرد نشرها شريطة عرضها على الدورة التي تليها مباشرة قصد المصادقة عليها (المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة2007ص 362).

وللحكومة الحق في الدفع بعدم قبول اقتراحات أو تعديلات تدخل في حيز مجال السلطة التشريعية، يذكر أن البرلمان جاء في هندسة الوثيقة الدستورية في الباب الثالث بعد الأحكام العامة والمبادئ الأساسية

والملكية وقد حضي بما يفوق بقليل بنسبة 15 % من مجموع الفصول الواردة في الدستور الأمر الذي يعكس مكانته المحدودة في المنظومة الدستورية والسياسية فعلا على العقلنة التي طالت دائرة نشاطه منذ ولادته يجعل المشرع مجال اختصاصه مقتسما بين الملك ولحكومة. (عبده المراكشي 1987ص 59).

كما يحصر الفصل الخامس والأربعون من الدستور المغربي المجالات التي يسمح لمجلس النواب أن يصدر قوانين بشأنها في المجالات التالية.

- الحقوق الفردية والجماعية والمنصوص عليها في الباب الأول من الدستور وهي مجالات تتعلق بحرية تكوين الأحزاب والمساواة والقانون والحريات الشخصية وغيرها.
- تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها والمحاكم المختصة، والنظام الأساسي للقضاة، النظام الأساسي للطبقة العمومية والضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين، النظام الانتخابي لمجالس المدنية والتجارية وإحداث المؤسسات العمومية وتأميم المنشآت ونقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ويقضي نفس الفصل بأن للمجلس صلاحية التصويت (السرجاني 1997ص 114) على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن يترأس الملك وفقا للفصل25 من دستور1962 المجلس الوزاري حيث تتم الموافقة على مشاريع القوانين المتخذة من طرف الحكومة والتي تشكل أكثر من تسعين في المائة(91%) من النسبة العامة للإنتاج التشريعي،(المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة2007ص 362).

كما يتولد إصدار الأمر بتنفيذ القانون "promulgation des Lois" ويعرض مشروع أو اقتراح قانون على الاستفتاء وبإمكانه طلب قراءة جديدة لاقتراح قانون ويحق له حل مجلس النواب كما يمارس السلطة التشريعية خلال حالة الاستثناء كما يتخذ التدابير خلال الفترة الانتقالية.

لذلك فالدستور يعطي سلطات أوسع للحكومة التي تحال إليها المسائل الأكثر أهمية مثل القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة (حالة الطوارئ إشهار الحرب مشروعات تعديل الدستور) .

3- تجليات البنى السلطوية على ريعية الاقتصاد ورعوية المجتمع.

أ - مجتمع الرعية في المغرب

بعد ان نال المغرب استقلاله بتاريخ 16 نوفمبر 1956 يمثل إعلان نهاية عهد الحماية بعودة السلطان محمد الخامس من منفاه، أطلق القصر على هذه العودة بأنها دلالة تاريخية وسياسية لتأسيس عقد اجتماعي وتعاقد وطني يتم بموجبهما إقرار الشعب للملكية والقيادة وتلتزم الملكية بدورها بقيادة الشعب.

لكن تعرضت المملكة – كما هو الشأن لبناء أي نظام سياسي واجتماعي انتقالي - لتحديات متعلقة بالصراعات على النفوذ والسلطة من جهة وعملية بناء الديمقراطية وتحديد نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطبيقه من جهة أخرى.

تم الاعتماد في الجوانب الاقتصادية منذ الاستقلال على استراتيجية تحرير الاقتصاد المغربي بتأسيس بنك المغرب في 25 ماي 1959 بوصفه مؤسسة وطنية للصرف والقرض واصدار العملة، ليحل محل "البنك المخزني" من جهة واسترجاع الاراضي من المعمرين من جهة اخرى .

كما تم الاعتماد على النموذج الليبرالي، مع إرسائه بالتدريج، في قنوات المبادلات العالمية في ظل اقتصاد مغربي بعيد عن توظيف كامل إمكانياته، فقد كان النمو إجمالا ضعيفا منذ 1955، ولم يبلغ مستوى اكتفاء مستديم، فارتبط الاقتصاد المغربي، خلال هذه الفترة بالقطاع الفلاحي، حكمته التحولات المناخية، وهو ما يفسر عدم استقرار نسب نمواقتصاد البلاد. (وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، *الفصل الرابع: تعبئة الإمكان البشري:النمو، السياسات الاقتصادية والتشغيل* ص2.)

فقد تم تكريس الفلاحة كأولوية لتنمية البلاد منذ بداية الاستقلال وباتجاه المغرب نحو الحسم مع الخيارات الصناعية التي اعتمدتها اغلب بلدان العالم الثالث الأخرى، تأكدت هذه الاستراتيجية خلال أول اجتماع للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط في 1964.

فالمخطط الثلاثي الذي أعد في 1965 ركز على عنصرين أساسيين يمثلان ركائز الاستراتيجيات الفلاحية وهم التحديث والعقلنة.

بذلك مثل نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات مرحلة جديدة من التأقلمات الصعبة في العالم (الهرماسي 1999ص 139) وخاصة المنطقة العربية من حيث إعادة صياغة دور الدولة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، والتوصل لنتيجة مفادها أن الدولة لم تعد تستطيع أن تلعب الدور المحرك والمسيطر على كل الأمور بل يجب أن نتعامل بانفتاح مع كل الاتجاهات الموازية للمجتمع ومع الواقع المتمثل في دور الدولة الإضافي يجعل منها محورا للتناقضات ويمثل رهانا بالنسبة للدولة العربية في كيفية إعادة صياغة دور الدولة (الهرماسي 1999ص 140).

ب- سيطرة المؤسسة الملكية على الاقتصاد في المغرب.

افتقدت الدولة المغربية لمقوم الحيادية الموفرة لشروط التنافس الحر ولم تمنح الفاعلين الاستقلالية اللازمة، لذلك جاء القطاع الخاص باعتبارات وذهنية الامتداد للدولة ولم يأتي القطاع الخاص وفق منطق الاقتصاد التنافسي الحر وهذا ما اثر على استقلاليته فبقي تابع للدولة غير متمتع بالمبادرة والاجتهاد في صياغة السياسات والاستراتيجيات.

اما القطاع العام، فهو كذلك يعاني من مشاكل وظيفية ونظرا لوجود علاقةً تلازمية بين تكامل هذين القطاع الخاص والقطاع العام لتحقيق النجاح من جهة، والبيئة السياسية التي تحضنهما من جهة أخرى .بل إن القطاع العام نفسه" تحول إلى ما يشبه الممتلكات الخاصة" للمؤسسة الملكية، وهي دلالة اخرى على ضعف كبير في الممارسة الديمقراطية للنظام السياسي المغربي (مالكي 2014، ص. 689).

يمكن الحديث عن ميزانية القصور والاستثمارات الملكية في السوق المغربية وهيمنة شركات العائلة الملكية على معظم القطاعات الإنتاجية والثروات الوطنية واحتكارها لرسم التوجهات الإستراتيجية للسياسة الاقتصادية، وخضوع البرامج الحكومية للتوجهات الملكية (يلوح 2011، ص ص..04-06). في المشاريع التنموية بما يضمن الحفاظ على مصالح الكبار، وسيادة اقتصاد الريع، وتكريس التوزيع غير العادل للثروات من أراض

وأموال وامتيازات وتراخيص في مجالات متنوعة وتتصرف المؤسسة الملكية في خمس الثروة الوطنية في المغرب وتنفرد بامتلاك ما يقارب 30% من القدرات الإنتاجية الاقتصادية المغربية عن طريق شركاتها مثل "أونا، "سيجر،"الشركة الوطنية للاستثمار... وتستحوذ على أهم القطاعات الإستراتيجية كقطاع المال، البنوك، التأمين، المناجم، الصناعات الاستهلاكية والغذائية والكيماوية، والتوزيع، والبناء، والأسواق الكبرى، والسياحة وغيرها من القطاعات.

وفيما يخص مؤشرات الفقر، يسجل تقرير البنك الدولي أن نسبة 20% الأكثر فقرا في المغرب يستهلكون 8.5 % من الدخل القومي، فيما تستحوذ نسبة 20% الأكثر غنى على 47% من الدخل القومي. أما نسبة الأمية لدى المواطنين الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة في هذا البلد فلا تزال مرتفعة، إذ تصل إلى 56 %، وفي تقرير صدر في جويلية 2011 ، سجل المركز المغربي لحقوق الإنسان، استمرار ملف الاعتقال السياسي في المغرب، واعتقال ومقاضاة مدير جريدة "المساء" الصحافي رشيد نيني، وتعرض تظاهرات "حركة 20 فبراير" في الكثير من المدن المغربية إلى المنع والتعنيف من قبل قوات الآمن.

وأكدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في تقريرها السنوي الصادر في جويلية 2011، أن التقييم العام لوضعية حقوق الإنسان في المغرب يظهر بجلاء أن المغرب لا يزال بعيدا عن مقومات دولة الحق والقانون .كل هذه الإحصائيات في ظل طغيان الطابع الشبابي حيث يشكل الشباب (15-35) ما يقارب 36% من نسبة السكان والفئة العمرية (15-24) تمثل 35.7% من مجموع السكان النشطين، وتمثل الفئة (25-34) نسبة 61.5% من هؤلاء، وتبلغ نسبة وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل من الفئة العمرية الأولى من السكان النشطين 17.4% وفي الفئة العمرية الثانية نسبة 13.1% . (يلوح 2011، ص. 02).

بهذا يمكن ارجاع الاختلال الحادث في المجال السياسي والمدني الى النظام السياسي الذي احتكر السلطة واثر على طبيعة الثقافة السياسية السائدة وفق مركزية السلطة وهيمنتها على مفاصل المجتمع.

بذلك عانى المجتمع المغربي من تبعات هذه الهيمنة المفروضة عليه من خلال عدم التكافؤ الذي يطبع الدولة بمحيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فبعد تراكم الهيمنة والسيطرة المخزنية التي بسطت نفوذها بفضل التجهيزات التحتية العصرية والإدارة القوية، والتنظيم الجديد لآلات الإكراه والهيمنة (الجيش، الشرطة...) والتحكم في التربية والاقتصاد بأشكال وتقنيات جديدة، ترجع إلى مخلفات السلطوية الاستعمارية . (حمودي 2014، ص. 12).

، وتجسد الهيمنة في الحكم المطلق وقوة الآلة السياسية والإدارية والقانونية (شقير 2006، ص. 335).المعبرة عن السلطوية القائمة على مصادر المعرفة والقوة التي عبر عنها المفكر المغربي عبد الله حمودي في نموذج الشيخ والمريد بالعنف الرمزي، فالعاهل المغربي يبني سلطته على القيم والقهر فيمارس العنف والبركة بما فيهم من تناقض ظاهري.

تظهر هذه الهيمنة على المجتمع بشكل جلي في فكرة المواطنة التي تم التطرق اليها في مطلب سابق متعلق بواقع المواطنة في بلاد الرعية في الفصل الثالث حيث تم التوصل الى ان المواطنة في المغرب محاصرة من قبل السلطة الرعوية الواحدية المتجلية ملامحها في الشخصنة وتقريب الأوفياء من الزعيم ثم العلاقات الشخصية والزبونية(عروب 2006، ص. 178) اضافة الغموض الذي يصيب مهام المؤسسات واستغلال حالة

الصراع والانشقاق حتى تتولى مهام التحكيم بينها، كما ان القوة العسكرية وهيمنة الدين الرسمي لها دور كبير في ذلكم ما ادى الى قيام نظام الاجتماعي يفتقد الى ارضية حقوقية إنسانية من جراء غياب المعرفة والحرية والتواصل وانعدام الوعي اللازم المشكل للروابط الروحية داخل المجتمع وأيضا الشجاعة والإرادة الكافيتين لنسج مسارات مواطن صوب هدم انساق النواة الصلبة للثقافة السياسية الرعوية لنشأة ثقافة سياسية لا رعوية ".

بناءا على كل هذه المعطيات تظهر صعوبة الحديث عن مجتمع مدني في المغرب الذي مازال مرتبطا بتبعيته للدولة وبالوصاية التي تفرضها عليه. (شقير 2006، ص. 335).

لذلك فان ديمقراطية مؤسسات الدولة تعني بالأساس تحرير المجتمع من قيود الدولة وحضورها الكثيف، أكثر من التركيز على العمليات الانتخابية مهما كانت درجة نزاهتها.

في هذا الإطار تطرق الأستاذ احمد السطاتي إلى ضرورة التخفيف من الحضور القوي للدولة بقوله *"مغرب اليوم من خلال فحص التحولات التي طرأت عليه ومن خلال مشاكله الاجتماعية والاقتصادية يحتد شعوره... للحاجة إلى مجتمع تتعايش فيه كل القوى والتيارات والسلطة فيه تدين بالمشروعية الديمقراطية...فالتخفيف من عبء الدولة الثقيل على مستوى الحياة الاجتماعية والسياسية هو المدخل إلى تأسيس مجتمع مدني"*. (السطاتي 1992، ص. 175).

كما سعت المؤسسة الملكية إلى إضعاف المؤسسات والهيئات السياسية بالإقصاء وفق مجموعة من الأدوات والوسائل منها ما هو قانوني ومنها ما هو قمعي.

الخاتمة:

انتهت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج والخلاصات**، التي تتعلق **اشكالية البنية السلطوي في النظام السياسي المغربي**، **انطلاقا من** الجانب **الدستوري** فعل النظام المغربي ما تفعله عادة **الانظمة السلطوية بالقانون**، اي تطويع القانون لخدمة مصالحها وأهدافها السياسية ولا يمكن للقانون ان يكون سيدا أمامها، كذلك هو الدستور.

- ✓ السلطة السياسية في المغرب **واقترانها بالسلطوية** حجيث لا **تعترف** بوجود **الدستور** على اعتبار انها **اسمى منه** وسابقة عليه بل ترتكز الى **الايديولوجية التأسيسية** التي تستند الى **شرعية التاريخ البعيد** أو هي تعبيرا عن **ارادة الله في ارضه.**
- ✓ تم التحكم في المجتمع **ليس عن طريق القانون والمؤسسات** باعتبارهم **مواطنين**، بل يحكمون **بالاستبداد ونظم القهر باعتبارهم رعايا**، وهذا ما يجعل الاستبداد يقف كأهم العوائق التي تعرقل السير من دولة السلطان إلى سلطان الدولة كل ذلك ادى الى ضعف توافر مقومات الحداثة والبناء الديمقراطي يعود الى امتداد روح الدولة السلطانية المخزنية الذي بقي حاضرا ومؤثرا في أداء الدولة المغربية والعلاقة بينها وبين المجتمع.
- ✓ بنية التسلط ادت الى تغلل **بنية الطاعة والخضوع في الجسد الاجتماعي** تجاه الحاكم إذ "تتخذ الطاعة والقيام بالواجب أشكال خضوع تفاخري للرئيس أو القائد الأعلى ويتجسد السلوك في العلاقات البيروقراطية وفق هذه العلاقة الأولية: ففي كل نظام سلمي تراتبي يوافق الخضوع المطلوب من المرؤوس نشاط رئيسه وبسط سلطته، يمكن اضافة مسالة مراقبة جهاز الحكم، "فالقائد الأعلى هو الذي يمارس

هذه المراقبة بواسطة حلقة مصغرة من الخدام المخلصين ينتقي منهم تابعا يكون أقرب الناس إليه، وهذا التابع هو ما يسمى في الأدبيات الرسمية والسياسية العربية"الرجل القوي".

- ✓ **الأحزاب** السياسية والبرلمان في المغرب استنادا الى الظروف التي قامت فيها والشروط المؤسسة لها والتجربة والممارسة التي طبعتها منذ عهودها السابقة فاقدة لجميع مقومات المواكبة الديمقراطية لمفهوم الانتقال اولا على مستوى تركيبرتها وديمقراطيتها الداخلية وتداول قادتها على قيادة الحزب وهو ما يمثل رهانا كبيرا على عملية الانتقال نحو الديمقراطية.
- ✓ عمل **النظام السلطوي في المغرب** على **اعادة انتاج** النظام القديم القائم على **اعاقة التقدم** نحو فضاءات الحرية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع:

1. اتركين، محمد.(2017). "التغيير الدستوري وسيناريو الانتقال الديمقراطي بالمغرب"
2. برادة، يونس .(2005). الملكية والأحزاب في المغرب. مقاربة السياسية الحزبية للملكية". .المغرب: *مجلة فكر ونقد.*
3. برادة، يونس.(1999). "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، «في: *الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية*، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. بن سعيد العلوي، سعيد.(2000).الديمقراطية والتحولات الاجتماعية بالمغرب. المغرب: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
5. بوز، احمد. .(2008). الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة.المغرب: *مجلة فكرونقد.*
6. بوعشرين، توفيق.(2002). "أزمة الديموقراطية الداخلية في الحزب السياسي المغربي- فرضيات تفسيرية". المغرب: *وجهة نظر.*
7. حمودي، عبد الله .(2010). *الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية يليه مقالة في النقد والتأويل*، تر: عبد المجيد جحفة.المغرب: دار توبقال للنشر.
8. السرجاني، خالد.(1997).المؤسسة التشريعية في المغرب" في احمد الرشيدي محررا، المؤسسة التشريعية في الوطن العربي. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
9. السطاتي، أحمد(2006) نحو تخفيف للحضور الكثيف للدولة، *مجلة آفاق*
10. شقير، محمد.(2006) *تطور الدولة في المغرب – إشكالية التكون والتمركز والهيمنة* – .المغرب: إفريقيا الشرق.
11. عبد الحي، مودن. (2000). "الحداثة السياسية في المغرب". مجلة الثقافة المغربية عدد 17/أكتوبر.
12. عبد العلي، حامي الدين.(2004). سؤال الانتقال الديمقراطي بالمغرب المعوقات الدستورية للانتقال الديمقراطي.المغرب: مجلة وجهة نظر.
13. عبده المراكشي، إدريس.(2007). الممارسات الديمقراطية من خلال النص التعاقدي أو الدستوري،" في مجموعة مؤلفين: *التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية* .القاهرة: جامعة الأمم المتحدة منتدى العالم الثالث دار المستقبل العربي.
14. عروب، هند.(2006). ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجا،" في: *السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. العضايلة،أمين.(2000)."الرقابة القضائية على دستورية القوانين: المحكمة الدستورية ومدى حاجة الاردن لها،" ورقة قدمت الى : *وعقد من الديمقراطية في الاردن 1989-1999* .عمان: دار سندباد للنشر.

16. مالكي، امحمد.(2014). "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: أحمد بعلبكي وآخرون، *جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي* . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات.
17. محمد ،المسكي .(2005). إشكالية الإصلاح الدستوري ورهان التحديث والديموقراطية."المغرب: مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد.
18. المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.(2007). *البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل"الأردن-لبنان-المغرب-مصر*.بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.
19. الهرماسي، محمد عبد الباقي.(1999). *المجتمع والدولة في المغرب العربي*.لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
20. يلوح، رشيد .(2011). "خطاب التغيير في المغرب،قطر: *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.